

خطاب جلالة الملك

بمناسبة افتتاح المناظرة حول قانون الاستثمارات الجديد

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

إننا جريا على عادتنا أبينا إلا أن نخطو خطوة جديدة وحاسمة في ميدان الاستثمارات، أبينا إلا أن نشارككم في تفكيرنا وفي أعمالنا وفي مجهوداتنا وفي تخميناتنا وتخطيطاتنا حتى يكون عملنا متسماً بالروح الجماعية وبالتفكير على الصعيد الوطني، وقد انتقينا من النخبة المفكرة في الشؤون الاقتصادية ثلة من الممثلين للغرف الصناعية والتجارية وغرف الصناعة التقليدية، كما انتقينا منتخباً من أرباب الأعمال وأصحاب الأبناك وذوي التفكير والمبادرات في الميدان الاقتصادي والتجاري والمالي، وذلك اعتقاداً منا أن تخطيطنا الخماسي سوف تكون جداوه ناقصة غير كاملة إذا نحن لم نتبعه فوراً بقانون محدد للاستثمارات، حتى يمكن لجميع من أراد أن يعمل في الميدان الاقتصادي والصناعي أن يعلم أولا التخطيطات، أي الأهداف، ويكون على بينة تامة من الطرق والسبل والمسطرة.

ولقد اطلع البعض منكم على التخطيط الخماسي، وقد رأيتم أن المجهود الذي تريد أن تقوم به الدولة في الميادين الصناعية وفي ميدان المناجم وفي ميدان السياحة وفي ميدان النشاط البحري وفي ميدان الصناعة التقليدية سوف يتطلب مبلغاً من المال يقرب من ستة آلاف مليون درهم.

وقد اطلعتم في مشروع التخطيط الخماسي على أن هذا المجهود سوف يكون مطلوباً في آن واحد من الدولة ومن القطاع الخاص، فاذا كانت للدولة وسائلها وإمكاناتها كان واجباً ولزاماً علينا ان نعطي للقطاع الخاص بعض التشجيعات وأن نضع له نموذجاً ونضع له خططاً وبرنامجاً حتى يمكنه أن يسايرنا في هذا الغزو الاقتصادي والتوسع الاقتصادي، ذلك أننا نعتقد أن كل اطمئنان وطمأنينة وكل اتزان وكل توازن لا يمكن أن يحصل كل هذا إلا إذا كانت الخلية المغربية كيفما كان مستواها خلية متزنة متوازنة مطمئنة من الناحية الاقتصادية مطمئنة على عيشها ومطمئنة على مآلها ومآل أبنائها.

وقد أمعنا النظر في قانون الاستثمارات الذي وضع أيام والدنا المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه سنة 1960 فوجدناه ملائماً للحالة التي كان يعيش عليها المغرب آنذاك.

إلا أنه من سنة 1960 إلى 1973 مضت 13 سنة، ونما المغرب ونمت إمكاناته ونمت مطامحه ونما سكانه وتكاثرت اليد العاملة وتكاثرت البطالة وأصبح علينا أن نراجع ذلك القانون، وهناك وضعنا أمام اختيارات شتى.

— كيف سيعاد النظر في قانون الاستثمارات ؟

— هل سيكون داخلا في فلسفة تجعل الدولة تتدخل أكثر وأكثر مما كانت عليه، أم ستجعل الدولة بمعزل أو كالمتفرج على نشاط ذوي المبادرات ؟

— أم سيكون هناك تعامل وتساكن بين مجهودات الدولة وبين إمكاناتها وبين وسائل الخواص ؟

وهنا ركبنا الطريق التي ركبناها في تصميمنا الخماسي أردنا أن نكون أمة وسطاً، وأردنا أن يكون مذهبنا لا المذهب الرامي إلى التأميم وتدخل الدولة في جميع الميادين، ولا ذلك التفكير الذي يجعل الدولة تعمل عملها



وتكون بمثابة متفرج بالنسبة للقطاع الخاص، بل أثقلنا كاهل الدولة بأعباء وبواجبات ومسؤوليات سوف نعطيكم بعض الأمثلة عنها.

أولا : في القانون الماضي كانت القاعدة هي الاذن، وعدم الاذن هو الاستثناء. وعلى العكس في القانون الجديد أصبح الاذن هو الاستثناء، وأصبح العمل الحر والمبادرة الحرة هي القاعدة، وذلك لأسباب :

السبب الأول، أننا كلما وضعنا إذناً يؤذن به أو رخصة تعطى، فتحنا أبوابا للتماطل والتدخلات غير النزيهة، ولبعض الأعمال التي من شأنها أن تلطخ سمعة الادارة وجبين الدولة.

ثانيا : نعتقد أن الدولة لا يمكنها أن تساير بالسرعة اللازمة المشاكل القضائية والادارية والتعليمية وغيرها وتساير كذلك حاجيات ومطالب الخواص.

وأخيراً : اعتقدنا أن المغاربة ولله الحمد ولجوا ميداناً هو ميدان المبادرات الخاصة، فشلوا في بعضها، ولكنهم لم يفشلوا في جلها، فأصبحوا قادرين، وأصبحوا بمثابة الناس المسؤولين الكفاة القادرين على أن يلجوا هذا الموطن دون خطإ أو زلل.

وهكذا سواء في الميدان السياحي، أو في الميدان الصناعي، أو في ميدان النشاط الرامي إلى استثمار المناجم، أو في الملاحة البحرية، أو في الصناعة التقليدية، قررت الدولة أن تسقط الاذن، ثم تسقط تلك اللجنة ـــ لجنة الاستثمارات ـــ التي كانت تنظر في المشاريع وتقدر هل هي صالحة أم غير صالحة، وقررت كذلك أن تعفي المشاريع بكيفية عامة.

ولست أريد أن أدخل في التفصيل حول الأرباح والضرائب على الأرباح المهنية لمدة تتراوح في بعض الأحيان من خمس سنوات إلى عشر سنوات، وقررت أن تفتح قروضاً نافعة طويلة المدى بفائدة ضئيلة جداً لكل من أراد أن يستثمر في بعض الميادين، إلا أنها أوقفت تلك الاعانة التي كانت تبلغ 15 في المائة والتي كانت تعطيها لكل مشروع مشروع، ذلك أننا إذا قابلنا بين التسهيلات وبين القروض الطويلة المدى وبين التشجيعات وبين حذف الضريبة على الأرباح المهنية لمدة سنين، وجدناها ذات نفع أكبر بكثير من الاعانة التي كانت تعطيها الدولة والتي كانت تقدر بخمسة عشرة في المائة.

وهنا نظرنا كذلك إلى مقاييس أخرى، نظرنا إلى مقاييس الاستهلاك في الداخل والاستهلاك في الخارج، وكما قررنا أن نشجع الاستهلاك والبيع في الداخل قررنا بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة وللأسواق الخارجية أن نشجع المنتجين للاستهلاك في الخارج، فكل من تعاطى نشاطاً اقتصادياً يرمي إلى أن يبيع منتوجاته في الخارج وجد نوعاً جديداً ومهماً ولا بأس به من الاعانات والمعونات حتى يمكن أن تروج البضاعة المغربية في الأسواق الخارجية.

ونظرنا فوق هذا كله إلى مسألة المغربة، فنحن نشترط المغربة في جميع الاستثمارات التي تعمل للاستهلاك الداخلي، ولكن لا نشترط فيها مثل المغربة التي اشترطناها في قانون ثالث مارس الذي قررنا فيه مغربة بعض القطاعات الاقتصادية ذلك أن الذي يهمنا هو تشغيل اليد العاملة ، وترويج البضاعة المغربية في الداخل.

وأخيراً لكي نكون واقعيين ومنطقيين فكل من أراد مثلا أن يبنيَ هنا مبنى للسياح أو معملا ولو خرج وترك المغرب لن يحمل معه النزل ولن يحمل في حقيبته المعمل، حتى ولو خرج سيبقى رأس المال، والفندق

والمعمل ملكاً للتراب، ترعى إلى ترويج البضاعة في الخارج، وبيعها الاستثنائي في السوق الداخلية لا تشترط المغربة يقيناً منا بأنه لن يوجد أي مستثمر أجنبي يريد أن يقوم بنشاطه وحده دون أن يشرك مغربياً معه أو جماعة من المغاربة.

ولكن كل هذا تشجيع للاستثمار والابداع والانتاج والمبادرات وروح المنافسة وقبل كل شيء تشجيع للتشغيل، ذلك أنكم رأيتم في المخطط الخماسي ورأيتم ولمستم أثناء دراساتكم للمشاكل أن مشكلة اليد العاملة هي مشكلة صعبة بالنسبة لنا، ذلك أن النسل يتزايد وأن البطالة من شأنها إذا لم نضع حلا ناجعاً لها أن تصبح يوماً ما ثقلا يثقل كاهلنا، ونحن في غير حاجة إلى مثل هذه الأثقال.

هذه فلسفتنا وفلسفة هذا المشروع دون أن ندخل في التفاصيل أردنا قبل كل شيء أن نعطيكم التقنيات اللازمة ونعطيكم الفلسفة التي حدت بنا وبحكومتنا إلى وضع هذا القانون، وأردنا قبل كل شيء أن نسطر لكم الطريق حتى يعلم كل منا من أين ابتدأ وإلى أين سيصل.

وإننا لنرجو منكم أن تنكبوا بسرعة على النظر في هذا القانون، إن جميع المؤسسات الدولية أو الخاصة أو الدول التي نتعامل معها تنتظر بفارغ من الصبر أولا التخطيط الخماسي، وثانيا تنتظر قانون الاستثمارات حتى يمكنها أن تضع هي بدورها مخططاتها فيما يخص الاعانات التي ستدفعها للمغرب إما بمشاركتها وإما بقروض طويلة أو متوسطة المدى.

فأملي فيكم أن تنقسموا إلى لجان، ذلك أن قانون الاستثمارات كما سترون يحتوي على قانون للاستثمارات الصناعية وقانون للاستثمارات السياحية، وفي الحقيقة هو مجموعة قوانين فإذا أنتم وضعتم لجاناً تعمل كل لجنة للنظر في قانون معين سوف تربحون الوقت وسيمكنكم أن تصلوا إلى العمق وتستخلصون النتيجة والفلسفة.

إلا أن هذا كله سوف لا يتأتى — وأقول لهم هذا وهم أمامي — إلا إذا كان المسؤولون عن الأبناك المؤممة والتي لها دور مهم جداً في هذه القوانين (وسوف أسميهم أمامكم وأمام مواطنيهم جميعا)، الا إذا كان السي فارس، والسي الحبيب الفهري الفاسي، مجندين تمام التجنيد مراجعين لمسطرة أبناكهم مستعدين للنظر في جميع الملفات عازمين على القيام بواجباتهم وبمهمتهم، وإذا كانت لهم صعوبات من الناحية الادارية فنحن هنا لنحلها وإذا كانت عندهم مسطرات ثقيلة فنحن هنا لننظر في المسطرات وإذا كانت عندهم قلة الأطر فنحن هنا للنظر في قلة الأطر، لكن نريد منهم النية الحسنة والعزم الأكيد والروح الوطنية — وإننا لعلى يقين من أننا سنجدها فيهم — لأنهما مسؤولان شخصياً كأفراد وكأبناك على نجاح وعلى انطلاقة هذا القانون — قانون الاستثمارات بصفة خاصة.

وستجدون طيه حضرات السادة قانوناً خاصاً بالصناعة التقليدية تلك الصناعة التي نحبها والتي نقدرها ونعزها، تلك الصناعة التي تشغل الثلث من سكان مملكتنا، أسرة الصناعة التقليدية، أسرة تعمل في صمت ولكنها قبل كل شيء أسرة وطنيتها وطنية حنيفية، وطنيتها طاهرة استقامتها لا تعرف الاعوجاج، تعلقها بقيمها، تعلق متين لا يوازيه إيمان، هذه الأسرة لم ننسها، ولن ننساها وستجد هي بدورها ملفها مدروساً محكماً حتى يمكنها أن تبقى مطبوعة بطابعها التقليدي الذي نريد قبل كل شيء أن لا يفنى وأن يبقى مدى السنين، ومن جهة أخرى أن تساير بوسائل جديدة وقروض جديدة ومناهج جديدة، الطلبات في السوق الداخلي وقبل كل شيء الطلبات في السوق الخارجي.



حضرات السادة :

هذه هي كلمتي لكم قبل شروعكم في عملكم، وان عملكم هذا لهو جزء، بل معركة من المعارك التي تكوّن جهادنا الأكبر.

إن جهادنا الأكبر ابتدأ منذ 1956 وسوف يبقى مستمراً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لأن الجهاد الأكبر لا حد له، ذلك أن الجهاد الأكبر هو السعي وراء الكمال ولا حد للكمال، ذلك أن الجهاد الأكبر هو السعي وراء الفضيلة، ولا نهاية للفضيلة، ذلك أن عملكم هذا هو لبنة قبل كل شيء من اللبنات التي نضعها جميعاً ليعيش شعبنا والأجيال المقبلة عيشة راضية مرضية وحتى يمكننا أن نرضي ضمائرنا ونرضي أرواح أجدادنا، ونكون فى مستوى مطامح أبنائنا وحفدتنا وأبناء حفدتنا.

الله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه رضاه، وأن يلهمنا سواء السبيل وأن ينفخ فينا من روحه الطاهرة حتى يمكننا ونحن في عملنا اليومي أن نقوم بواجبنا قياماً يتلاءم مع وطنيتنا ويتلاءم مع إيماننا بالله ووفائنا لمبادئه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالرباط

الثلاثاء 2 جمادى الثانية 1393 — 3 يوليوز 1973